

إضاءات

نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت
أكتوبر - نوفمبر 2009
العدد الأول

الأزمة المالية العالمية

إن تداعيات الأزمة المالية العالمية الحادة التي تفجرت في سوق الرهن العقاري الأمريكي في أواخر عام 2008 لا تزال تلقي بظلالها على الأسواق العالمية ومنها السوق الكويتي بطبيعة الحال، حيث تواجه تلك الأسواق حالة من الركود الاقتصادي قد تستمر لسنوات مقبلة. ويعتبر اضطراب الأسواق المالية (البورصات) وفقدان الكثير من العاملين لوظائفهم في المؤسسات الكبيرة ووقف البنوك للعديد من خطوط الائتمان لتمويل المشاريع القائمة والجديدة بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط من أهم الآثار السلبية لهذه الأزمة.

محاور العدد:

- أهم الأزمات المالية في العالم.
- أسباب وجذور الأزمة المالية الحالية.
- آثار الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- آثار الأزمة المالية في اقتصاديات العالم.
- مواجهة دولة الكويت لتداعيات هذه الأزمة.
- أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة.

في السوق وشروط تسجيل الشركات ومدولة أسهمها ومدى كفاية البيانات المالية التي تنشرها.

• كشفت الأزمة عن المغالاة والجشع في تحقيق الربح السريع الناجم عن الإغراء في تقديم التسهيلات الائتمانية دون ضمان ودون تقييم لقابلية التسديد للشركات أو الأشخاص وفقاً للضوابط المتعارف عليها.

• كما كشفت الأزمة بأن الارتباط بالدولار للدول النامية ليس في صالحها وخاصة التعاملات في سوق النفط.

ويعمل على تشجيع الاستثمار والتنمية من خلال تقديم التسهيلات للمشاريع من ناحية وإدارة مدخراته من الودائع بمختلف أنواعها.

• كشفت الأزمة بأن التقارير المالية لم تعتمد المعايير المحاسبية والمعايير الرقابية الدولية في الإعداد والإفصاح والقياس لكشف المركز المالي للمشاريع الممولة وتحقيق العوائد وقدرتها على تسديد الالتزامات المالية التي عليها.

• كشفت الأزمة عن عدم توفر الرقابة على أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات) من حيث إدارة المعاملات

المصادر:

- الأزمات المالية العالمية - اتحاد الشركات الاستثمارية / الدكتور رمضان الشراح.
- مقابلة مع الشيخ/ سالم الصباح - محافظ بنك الكويت المركزي (وكالة الأنباء الكويتية - فبراير 2009).
- مجلة الرقابة (ديوان المحاسبة - العدد 17 لعام 2009) - الأزمة المالية للدكتور/ نبيه العبيدي.
- الأزمة المالية العالمية: للدكتور/ الداوي الشيخ (أستاذ - جامعة الجزائر)

ص.ب. 1080 الصفاة - 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
هاتف: +965 22458460 فاكس: +965 22466430
بريد إلكتروني: cs@kibs.edu.kw www.kibs.edu.kw



الأزمة المالية العالمية

بضمان هذا العقار، وحين يرتفع سعر العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة وهي أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار وقد توسعت البنوك في هذا النوع من القروض مما رفع درجة المخاطرة في تحصيلها. كما عملت هذه البنوك على توريق المديونية العقارية (أي تحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة

كونج وكوريا الجنوبية حيث حدثت اضطرابات اجتماعية وسياسية كبيرة هناك.

أسباب وجذور الأزمة المالية الحالية (2008):

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض أسعار الفائدة بصورة كبيرة وتحرير أسواق المال من القيود الرقابية وترافق كل ذلك مع التوسع الائتماني الكبير على مدى سنوات عديدة في منح القروض العقارية دون مراعاة للشروط السليمة لمنح هذا الائتمان، وذلك استناداً إلى قوة الدولار كعملة رئيسية للتسويات الدولية، وتوفر سيولة كبيرة في الجهاز المصرفي الأمريكي. وقد ظهرت قروض (ساب برايم Sub Prime) التي تمنح للراغبين في الحصول على السكن دون اشتراط أن يكون لديهم سجل مالي قوي أو دخل كاف، وقد ازداد الطلب على هذه القروض من قبل المواطنين الأمريكي الذي يشتري عقاره بواسطة قرض يمنحه إياه البنك

لأزمة مالية كبيرة في أواخر 1994 عندما قامت الحكومة بإلغاء قيود التحويل للعملة المحلية وتطبيق التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيها للاستثمار الأجنبي، فانخفضت قيمة العملة المكسيكية بصورة كبيرة ولم تتمكن المكسيك من سداد ديونها الخارجية. أما الأزمة المالية في الأرجنتين فقد كانت امتداداً لما حدث في المكسيك حيث عجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية وتدهورت قيمة العملة المحلية فيها أيضاً.

• **الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا (1997)** والتي تسبب بها انخفاض أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، وتحويل الأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية وقد انهارت أسعار الأسهم والسندات. وقد بدأت الأزمة الحقيقية في تايلند ثم انتقلت إلى ماليزيا وهونج

• **أزمة الكساد الكبير (1929)** والتي تسببت بإفلاس عدد كبير من البنوك والشركات وانتشار البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معه أسعارها. وقد كان تدهور أسعار الأوراق المالية هو السبب الرئيسي في هذه الأزمة وقد ترافقت بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات. وقد شملت الأزمة مجالات الإنتاج والتجارة والعلاقات النقدية المالية وتوقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية.

• أزمة يوم الاثنين الأسود

(19 أكتوبر 1987) عندما حدث خلل في التوازن بين العرض والطلب في بورصة وول ستريت بنيويورك الناشئ من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل سواء في الأسواق الحاضرة أو في أسواق العقود المستقبلية والذي تسبب في انخفاض حاد وسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في ذلك اليوم.

• **أزمة المكسيك**، والتي تعرضت

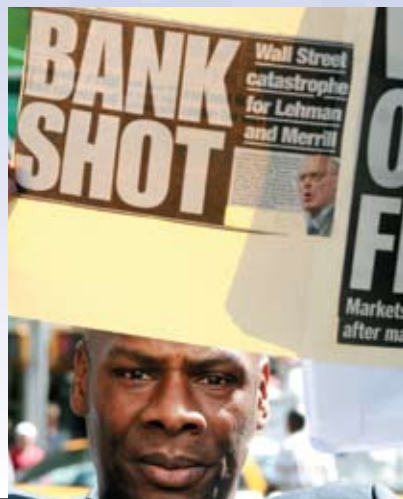


العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات النقدية والمالية الدولية استقراراً نسبياً بفضل الإصلاحات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 وما تلاها من أزمات. وسوف نلقي الضوء على أهم الأزمات المالية التي شهدتها الأسواق الدولية:

الأزمة المالية هي اضطرابات تحدث في أسواق المال، تضعف قدرة هذه الأسواق على العمل بكفاءة وتؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، وتقوم الأزمة على العديد من العناصر، وتتسم بالعديد من الخصائص وتمر بعدة مراحل.

أهم الأزمات المالية في العالم:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول



الأزمة المالية العالمية

إضاءات مالية مصرفية



سوق المال (وول ستريت) بشكل خاص حيث انخفض مؤشر داو جونز رغم إقرار خطة الإنقاذ من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي بقيمة 700 مليار دولار.

• فقدان 160 ألف وظيفة في الاقتصاد الأمريكي.

• خفض سعر الفائدة الرئيسية بصورة كبيرة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

• منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مئة مليون دولار للطبقة الوسطى وللشركات.

آثار الأزمة المالية في اقتصاديات العالم:

• تجاوز عمليات الإنقاذ لتداعيات الأزمة المالية مبلغ 3 تريليون دولار منها 2 تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية والباقي في دول العالم وهي أرقام غير مسبوقه.

• الخسائر المتلاحقة في أسواق الأوراق العالمية الناجمة عن تدهور الأسعار لأسهم الشركات لمختلف

ماي تحت الوصاية وهما من أكبر الشركات العقارية في أمريكا، مع كفالة ديونهما حتى 200 مليار دولار.

• قبول بنك ميريل لينش بصفقة بيعه لمصلحة بنك أوف أمريكا قيمتها 50 مليار دولار.

• هبوط كبير في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول.

• تدخل الحكومة الأمريكية بدعم بنك بيرستينز بعد أن أوشك على الإفلاس خشية أن يحدث هزة حادة في الأسواق.

• فقدان الاقتصاد الأمريكي في يومي 29 و30 سبتمبر فقط في وول ستريت تريليون دولار نتيجة هبوط في قيمة الأوراق المالية المتداولة.

• حدوث شلل في التعاملات النقدية بسبب تجميد الائتمان المصرفي حيث توقف الإقراض شبه التام لقطاع الأعمال والمستهلكين.

• فقدان الثقة في التعاملات المالية في الاقتصاد الأمريكي عموماً وفي

الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، مما أدى إلى اضطراب الأسواق المالية (البورصات) وفقدان الكثير من العاملين لوظائفهم في المؤسسات الكبيرة.

آثار الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية:

• افلاس بنك ليمان براذرز وهو رابع بنك استثماري أمريكي، وتأميم أكبر مجموعة تأمين في العالم (أيه أي جي) المهددة بالإفلاس.

• وضع شركتي فريدي مارك وفاني



تقوم البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة) في شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي بحيث دخلت في المحافظ الاستثمارية لبنوك أوروبا وبنوك شرق آسيا في الدول ذات الفوائض المالية الضخمة استناداً إلى أن هذه الأسهم والسندات تعكس ملكية عقارية قوية ضامنة للسداد.

وقد تفجرت الأزمة المالية في سبتمبر 2008 بسبب تجاوز الرهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار، وانهار سوق قطاع العقار (الانخفاض في أسعار الأصول العقارية) في الولايات المتحدة وعدم المقدرة على سداد قروض الرهن العقاري لانعدام السيولة وبداية عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية معروفة.

وقد امتدت تداعيات هذه الأزمة إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول

• أعلنت فرنسا أنها ستوفر ضمانات للقروض بين المصارف تصل قيمتها إلى 320 مليار يورو إضافة إلى 40 مليار أخرى لإعادة رسملة البنوك التي تواجه صعوبات.

• تم الإعلان في ألمانيا عن خطة واسعة لمساعدة القطاع المصرفي تصل قيمتها إلى نحو 480 مليار يورو معظمها على هيئة ضمانات، وكذلك هولندا والنمسا وإسبانيا وغيرها حيث تجاوزت الحصيلة

القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي والتمويل العقاري بشكل خاص.

• أعلنت بريطانيا عن خطة حكومية غير مسبوقه لمساعدة مصارفها تبلغ تكلفتها 50 مليار جنيه استرليني، وكذلك ضمانا بقيمة 250 مليار استرليني من أجل إعادة تمويل ديونهم، وقد تم تأميم بعض البنوك في بريطانيا.

الأزمة المالية العالمية

راسخة تتطلب مسيرة متواصلة وجهودا مكثفة وفي كل الأحوال فإن الاستقرار المالي ونعني به الثقة بسلامة ومثانة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي يمثل شرطا ضروريا وان لم يكن كافيا للنمو والتطور الاقتصادي."

أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة:

• كشفت الأزمة أنه لا بديل عن الجهاز المصرفي في تنفيذ السياسات المصرفية والتقيد بها لكون الجهاز المصرفي يمثل شريان الاقتصاد



وسوف يساعد هذا القانون في حث البنوك على تمويل قطاعات النشاط الاقتصادي المحلية المنتجة، وتشجيعها على التخلي عما لديها من تحفظات ومحاذير في منح الائتمان المصرفي وبما يساهم في مكافحة أي انكماش اقتصادي محتمل، لأن البنوك هي القلب النابض للاقتصاد والتي من خلالها تتم حركة تدفقات الأموال فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وفيما بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي.

وخلاصة القول ووفقا لتصريحات محافظ بنك الكويت المركزي: "أنه ليس هناك حل نموذجي ناجح يمكن من خلاله تجاوز التحديات التي تفرضها تداعيات الأزمة المالية العالمية لأن تلك التحديات قد أصابت صميم النظام المالي في مختلف دول العالم حيث اهتزت دعائم الثقة التي تشكل العصب الرئيسي لأي نظام مالي، وأن استعادة الثقة على أسس

التمويل الجديد الذي تقدمه البنوك الكويتية لجميع عملائها من أفراد ومؤسسات وشركات من كافة قطاعات النشاط الاقتصادي المنتجة وبحد أقصى قدره أربعة آلاف مليون دينار لإجمالي التمويل الجديد المقدم خلال العامين 2009 و 2010 .

• ضمان الدولة لنسبة 50% من التمويل الجديد الذي تقدمه البنوك لشركات الاستثمار خلال عامي 2009 و 2010 وذلك وفقا لمجموعة الضوابط التي تضمنها المرسوم بقانون في هذا الشأن والتي تؤكد بداية على أن الشركات التي سيتم معالجة أوضاعها المالية هي الشركات التي تتمتع بملاءة جيدة ولديها القدرة على مواصلة نشاطها وتواجه مشاكل سيولة وتحتاج لمعالجة بما يساعدها على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها وذلك بناء على دراسة وتقييم من قبل جهة استشارية مالية متخصصة تبين الوضع المالي الحقيقي للشركة.



تحديات الظروف المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفيما يلي نعرض أهم المواد التي وردت فيه:

- ضمان الدولة لأي عجز محتمل قد يواجهه أي بنك في المخصصات المحددة لمحافظة التسهيلات الائتمانية والتمويل والانخفاض الذي قد يطرأ على المحفظتين المالية والعقارية لمدة لا تزيد عن 15 سنة وذلك وفقا لمجموعة من الضوابط .
- ضمان الدولة لنسبة 50% من

لقد تأثرت دولة الكويت بما حدث عالميا، حيث تراجعَت البورصة الكويتية وانخفضت أسعار الأسهم فيها، كما تأثر القطاع المصرفي بسبب تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية، وأصبح متشددا في شروط منح التسهيلات الائتمانية للمقترضين، وتراجعت الصادرات الكويتية النفطية وانخفضت أسعارها.

قامت الحكومة الكويتية بعدة إجراءات لمواجهة تداعيات تلك الأزمة ومعالجة آثارها، حيث تم إنشاء لجنة إنقاذ برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية شخصيات اقتصادية، كما صدر قانون لضمان الودائع لدى البنوك في بداية نوفمبر 2008م لبت الثقة والأمن في نفوس الأفراد والمؤسسات، وقام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم.

وقد صدر قانون الاستقرار الاقتصادي والذي يتضمن حزمة من التدابير والمحفزات لدعم الاقتصاد المحلي وحماية النظام المالي في مواجهة

المالية التي خصصتها دول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ الأسواق المالية أكثر من تريليون يورو ونصف.

• إن تقديرات منظمة العمل الدولية تشير إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في العالم ليصل عددهم إلى 210 مليون شخص في نهاية العام. بالإضافة إلى إمكانية عدم القدرة على المحافظة على تعزيز الحماية الاجتماعية من معاشات تقاعدية واستحقاقات للبطالة ودعم الطفل والرعاية الصحية في المستقبل القريب.

مواجهة دولة الكويت لتداعيات الأزمة المالية العالمية:

إن المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية من الذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية قد تأثروا بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة وتعرضوا لخسائر يصعب تقديرها بالإضافة إلى أثر التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية على البورصات العربية.